تحديات نزع السلاح وتأثيره على الأمن الدولي

م.م محمد صالح فرحان

ماجستيرعلوم سياسية -سياسة دولية

Email:Medm08265@gmail.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i58.769

ملخص :

يشير مفهوم نزع السلاح إلى الجهود الدولية الرامية إلى تقليل أو إزالة الأسلحة، لاسيما أسلحة الدمار الشامل، بهدف تعزيز السلم والأمن الدولي، وتكمن أهميته في الحد من سباق التسلح وبناء الثقة بين الدول وتوجيه الموارد نحو التنمية، إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات كبيرة، أبرزها غياب الثقة بين الدول، وتمسك القوى الكبرى بترساناتها العسكرية، وضعف آليات الرقابة والتنفيذ، كما يزيد التطور التكنولوجي وظهور أسلحة حديثة من تعقيد عمليات نزع السلاح، وبالرغم من آثاره الإيجابية في تعزيز الاستقرار، فإن تطبيقه بشكل غير متوازن قد يؤدي إلى اختلال في ميزان القوى، لذلك، يبقى نجاح نزع السلاح مرهوناً بالتعاون الدولي والإرادة السياسية الفعالة.

الكلمات المفتاحية: نزع السلاح، الأمن الدولي، التأثير، التحديات، الجهود الدولية

Disarmament challenges and its impact on international security

Mohammed Saleh Farhan

Political sciences- international political

Email: Medm08265@gmail.com

ABSTRACT

Disarmament constitutes a central pillar of international efforts aimed at reducing or eliminating weapons—particularly weapons of mass destruction—in order to promote global peace and security. Its importance is reflected in its potential to curb arms races, foster mutual confidence among states, and redirect national resources toward sustainable development. Nevertheless, disarmament initiatives continue to face significant structural and political challenges. Chief among these are the persistent lack

of trust between states, the reluctance of major powers to relinquish their strategic arsenals, and the inadequacy of existing verification and enforcement mechanisms. Moreover, rapid technological advancements and the proliferation of emerging weapons systems have further complicated the disarmament landscape, rendering traditional regulatory frameworks increasingly insufficient. While disarmament can contribute to international stability, its uneven or selective implementation risks generating asymmetries in the balance of power, thereby potentially undermining security rather than enhancing it. Accordingly, the effectiveness of disarmament efforts remains fundamentally dependent on sustained international cooperation and the presence of genuine political will among key global actors.

KEYWORDS: Disarmament, International Security, Arms Control, Strategic Stability, Global Governance

المقدمة

مثلت مسألة الحد من التسلح ونزع السلاح وأسلحة الدمار الشامل المحور الأساسي للاهتمام الدولي، لاسيما بعد حصول حروب عديدة وما تترتب عليها من خسائر وآلام وقتل ملايين البشر، مما أدى إلى تظافر الجهود الدولية في إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية للحد من انتشار ظاهرة التسلح ولاسيما أسلحة الدمار الشامل بهدف إرساء الأمن والسلم الدوليين، إلا أن النجاحات التي أحرزتها الجهود الدولية في تلك المسألة هي نجاحات ضئيلة جدا، فأسلحة الدمار الشامل بعيدة كل البعد عن الزوال، بل آخذة في الانتشار.

كما أن استخدام الحرب أو التهديد بها كأداة من أدوات السياسة ولا يزال أمرا واقعا في أنحاء كثيرة من العالم، اذ تسعى العديد من الدول لزيادة قدرتها العسكرية وامتلاك أسلحة نوعية، ومنها أسلحة الدمار الشامل، كسياسة ردع بعد أي هجوم عليها كما هو الحال لدول مثل («إسرائيل»، كوريا الشمالية، إيران الهند وباكستان أو الحفاظ على تفوقها العسكري كدول النادي النووي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية. فعلى الرغم من أن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية محظورة على نطاق واسع، ولا تزال هناك دول تسعى لامتلاك تلك الأسلحة التي لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو متقدمة لامتلاكها، أو تسعى لامتلاك الأسلحة النووية أو امتلاكها فعلا، إما بجهود ذاتية أو بالاعتماد على دول أخرى ولاسيما دول النادي النووي. ومن ثم يعد كل هذا قصورا إما في المواثيق والمعاهدات الدولية أو في ازدواجية المعايير في تطبيق هذه المعاهدات والاتفاقيات، لذلك كان لا بد من إلقاء الضوء على مفهوم نزع السلاح وأنواعة وما هي التحديات التي تؤثر على الأمن الدولي وتحقيق الاستقرار والسلم الدولي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناول أهم وأخطر مشكله تهدد الأمن والسلم الدوليين في عصرنا الراهن وفي ظل وجود العديد من التحديات التي تواجه نزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي الذي بات من الصعب السيطرة على سباق التسلح في ظل التطورات الهائلة والمتسارعة في النظام الدولي.

اهداف البحث:

١- بيان سياسة نزع السلاح وانواعها.

٢- الكشف عن التحديات التي تواجه نزع السلاح الدولي.

اشكالية البحث:

تكمن مشكله البحث في تساءل محوري مفاده هل استطاع النظام الدولي المتمثل بالدول المهيمنة والمنظمات الدولية بتفعيل نزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي في ظل التطورات التي تشهدها البيئة الدولية؟ وعن طريق ذلك تبرز عدة تساؤلات كالآتي:

١- ماذا يعني نزع السلاح؟

٢- ما أنواع نزع السلاح؟

٣- ما التحديات التي تواجه نزع السلاح؟

٤- هل تحقق الأمن الدولي وتوقف سباق التسلح؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك عدة تحديات واجهة الجهود الدولية في عملية نزع السلاح والتي عن طريقها أصبح من الصعب تحقيق الأمن الدولي في ظل القدرات والتطورات الهائلة والمتسارعة لتكنولوجيا المجال العسكري.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتوضيح أوليات نزع السلاح، ومن ثم الاستعانة بالمنهج التحليلي في بيان تحديات نزع السلاح، والاستعانة بالمنهج الاستشرافي للإحاطة بمستقبل الأمن الدولي مع التطورات المتسارعة في البيئة الدولية.

هيكلية البحث:

المبحث الأول: مفهوم نزع السلاح وأنواعه، **المطلب الأول:** مفهوم نزع السلاح، **المطلب الثاني:** أنواع نزع السلاح، **المبحث الثاني:** تحديات نزع السلاح، **المطلب الأول:** تحديات عامة، **المطلب الثاني:** تحديات مخصصة.

المبحث الأول

مفهوم نزع السلاح و أنواعه

يعُد نزع السلاح من القضايا المحورية في حقل العلاقات الدولية، نظرا لارتباطه الوثيق بتحقيق السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، وقد برز هذا المفهوم بشكل خاص عقب الحرب العالمية الثانية، إذ أدرك المجتمع الدولي مخاطر التسلح غير المنضبط، لا سيما مع ظهور أسلحة الدمار الشامل. ومنذ ذلك الحين، تزايدت الجهود الدولية، في إطار الأمم المتحدة، لوضع آليات قانونية وتنظيمية تهدف إلى الحد من انتشار الأسلحة وتقليص الترسانات العسكرية.

وفي هذا السياق، تتعدد أنواع نزع السلاح تبعاً لطبيعة الأسلحة المستهدفة، ونطاق التطبيق، وآليات التنفيذ، مما يستدعي دراسة تحليلية لمفهومه وأنواعه، لفهم أبعاده وتأثيراته في بنية النظام الدولي المعاصر.

المطلب الأول: مفهوم نزع السلاح

يعتقد بعض الكتاب بأن حركة نزع السلاح تعود لعام ٦٠٠ ق.م. عندما عقدت اتفاقية (أليباتجتست) بين حكام الدول الصينية بهدف نزع أسلحتها، وترتب على ذلك أن سادت فترة من السلام والاستقرار بين الدول استمرت قرابة قرن كامل، إلا أن بعضها الآخر قد ربط بداية هذه الحركة بزيادة القوى التدميرية للأسلحة الأكثر خطورة عام ١٨٦٠م، وانتشار تلك الأسلحة بين العديد من الدول؛ الأمر الذي أدى إلى نشوب الحرب بينها في الفترة (١٨٦٦ -١٨٧٠) [١].

وكانت آراء الفلاسفة ورجال القانون ورجال الدين عاملا أساسيا في تثبيت دعائم هذه الحركة منذ بدايتها، فقد دعا القس (سان بيير) إلى فكرة نزع السلاح الشامل، وتحديد عدد القوات المسلحة في أوروبا لإقامة سلام دائم بين الدول الأوروبية، وقد ذهب الفيلسوف إيمانويل كانت إلى ضرورة نزع السلاح من الدول وتسريح الجيوش لأنها وفق وجهة نظره تحط من قدر الإنسان وكرامتها باعتبارها رمز القتال وتدمير الحياة [٢].

إلا أن البداية الجادة لحركة نزع السلاح وضبط التسلح كانت في مؤتمر لاهاي لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ والذي دعا إلى إرساء معالم طريق نزع السلاح، وتقييد الإنفاق العسكري الوطني ووضع قواعد منظمة للحرب، ولم يقعدها عن النجاح سوى تنافس الدول الاستعمارية والذي انعكس على تنافسية التسلح وحجم الجيوش الأوروبية التي تعكس قوة هذه الدول، وهنا تجدر

(١) وليد زرقان، «الأمم المتحدة والحد من التسلح النووي» (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٠)، ص١.

(٢) ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ٢٠٠٣)، ص١٧.

الاشارة إلى أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم نزع السلاح في القانون الدولي ولا في المعاهدات والاتفاقيات الدولية لذلك كان على فقهاء القانون الدولي، والمنظمات الدولية ذات الاختصاص وضع التعريف المناسب لمفهوم نزع السلاح وتأصيله[١].

١- **مفهوم نزع السلاح لغة:** إن مفهوم نزع السلاح في اللغة يستدل من الآثار السلبية لكثرة السلاح، كما جاء في معجم المعاني الجامع - نَزَعَ: (فعل) نزَعَ نزَعَ إلى ينزع، نَزْعاً، فهو نازع والمفعول منزوع للمتعدي، أي نزع الشيء عن مكانه نزع الشيء من مكانه، قلعه، وجذبه، وحوله عن موضعه، أزاله، مصدر نَزْعُ السّلاح: إجراء دولي يتفق عليه لإنهاء حالة التسلح أو التخفيف منها. وسلح يسلح، سلحاً، (اسم)، السَّلاحُ الكثير السلاح: (اسم) الجمع: أسلحة السلاح: اسم جامع لآلة الحرب في البر والبحر والجو والجمع أسلحة، ألقى السلاح استسلم، خضع، السلاح النووي ما تستخدم فيه الطاقة النووية أو القنبلة الذرّيَّة، سلاح الجو / سلاح الطيران فهو كل ما يتعلق بالطائرات الحربية والعاملين فيها من أسلحة وأشخاص، سلاح ذو حدين له فوائد ومضار، له أثران متناقضان سلم سلاحه استسلم، نَزْعُ السّلاح إجراء تتخذه هيئة دولية بقصد تخفيف التسلح والحد من التسابق عليه.

٢- **مفهوم نزع السلاح اصطلاحاً:** عرف معجم القانون نزع السلاح بأنه: «إجراء يستهدف تحريم وجود قوات أو عتاد أو منشآت عسكرية في دولة معينة، أو إقليم معين وينطوي على هذا الإجراء التدمير الكامل للأسلحة والعتاد العسكري في الدولة أو الإقليم»[٢].

وهناك من عرف نزع السلاح بأنه ذلك الإجراء الذي تقوم فيه الدول بإلغاء فعالياتها واستعداداتها العسكرية بحيث لا تحتفظ تحت إمرتها إلا بالقوة الضرورية لتثبت أمنها العام، وكما عرف بعضهم الآخر نزع السلاح بأنه « قيام دولة أو مجموعة من الدول بإلغاء قواتها المسلحة بشكل كامل والاكتفاء بقوات الشرطة للحفاظ على النظام العام [٣].

وعرف موتمر نزع السلاح التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ نزع السلاح بأنه «تقليص الأسلحة والقوات العسكرية عند أدنى مستوى ممكن، وأن تقوم الدول باتخاذ التدابير اللازمة في مجال نزع السلاح الشامل وتشمل الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية وأيةّ أسلحة يمكن عدها مفرطة الضرر أو

(١) ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن...، المصدر سبق ذكره.

(٢) الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، معجم القانون (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٩٩)، ص٥٢٩.

(٣) مراد حسين القاضي، «آليات ووسائل تفعيل الرقابة الدولية على أسلحة الدمار الشامل» (رسالة ماجستير، جامعة عمان العليا، الأردن، ٢٠١٧)، ص١٣.

عشوائية الأثر [1].

المطلب الثاني: أنواع نزع السلاح

نزع السلاح يقسم إلى ثلاث أنواع ويندرج تحتها أقسام، ويمكن إجمالها كالآتي:

١- نزع السلاح من حيث الشمول.

٢- نزع السلاح من حيث عدد الأطراف.

٣- نزع السلاح من حيث الإرادة.

أولا: نزع السلاح من حيث الشمول

١- **نزع السلاح الشامل:** وهو نزع كل أنواع السلاح المسيطر عليه بشكل فعال ومضمون، ويتطلب الإلغاء الكامل للقوات المسلحة الوطنية، والمثال على ذلك نزع السلاح من دول المحور، وقد قضت الاتفاقيات الدولية التي عقدت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) بنزع سلاح ألمانيا واليابان بعد أن خسرنا الحرب، وألغيت القوات المسلحة، وإلغاء كل الأسلحة التي تمتلكها الدول، ويشمل كذلك مركز إنتاجها، وقد سبق بأن قضت معاهدة السلام الموقعة بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٨ - ١٩١٢) بتجريد ألمانيا من السلاح، وتحديد حجم جيشها بموجب معاهدة فرساي، كما أن نزع السلاح الشامل يتعامل مع جميع المشاكل المتعلقة، كالحظر الشامل على التجارب الذرية، وإيقاف إنتاج المواد الانشطارية، وإزالة الصواريخ عابرة للقارات كالصواريخ البالستية، والصواريخ العابرة للقارات البحرية، والقاذفات الإستراتيجية، وحظر الأسلحة النووية التكتيكية الجديدة، والقبول بالمعاهدات الإقليمية لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومناطق سلام في العالم، ومنع بيع الأسلحة إلى بلدان العالم الثالث.

٢- **نزع السلاح الجزئي:** وهذا النوع مرادف لتخفيض السلاح، وينطوي على إجراء تخفيضات متبادلة في مستويات التسلح كما ونوعا، وفي هذا السياق فقد وقع الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة معاهدة ستارت ١ في ٣١ مايو ١٩٩١م، وقد التزمت بها فيما بعد روسيا وأعضاء كومنولث الدول المستقلة، وهي تحدد حجم الصواريخ النووية الموجهة المسموح به لكل طرف في حدود ١٧٠٠ إلى ٢١٠٠ رأس نووي، فعند توقيع معاهدة ستارت ١ عام ١٩٩١ كانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - روسيا الاتحادية - تنشر حوالي (١٠) آلاف رأس نووي استراتيجي ويمثل ذلك الخفض بمجموعه (٨٠) بما كان عليه

(١) إبراهيم إسماعيل كاخيا، «ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي–الإسرائيلي»، مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٠، سوريا، (٢٠٠٤)، ص٨٥.

في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

وقد يكون نزع السلاح الجزئي أحد المراحل لتحقيق نزع السلاح الشامل، وربما يشمل نوعا من الأسلحة دون غيرها كما هو الحال في نزع السلاح البحري قبل الحرب العالمية الثانية، وقد تم التوافق على نزع السلاح في معاهدة نزع السلاح عام ١٩٨٨م بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التي أفضت إلى اتفاقية لإزالة كل الصواريخ متوسطة المدى، واتفقت القوتان أيضا على تخفيض قوتها النووية والصواريخ بعيدة المدى، ويشير تعبير نزع السلاح إلى تحديد القوة المسلحة والأسلحة التي بحوزة البلد ما أو حضرها أو تنظيمها أو إزالتها ولا يتم ذلك إلا من خلال اتفاقيات أو معاهدات توافق عليها عدة دول، ويطلق على نزع السلاح ايضا عبارة حضر التسلح أو الحد من التسلح[١].

ثانيا: نزع السلاح من حيث عدد الأطراف

١- نزع السلاح من جانب واحد وهذا النوع من نزع السلاح يعتمد على الإرادة المنفردة حينما يعمد طرف واحد إلى نزع السلاح بشكل منفرد، و تعتمدها الدول بصفتها الفردية ولا تعتمد على اتفاق متبادل بالمثل ومبادرة أحادية الجانب مبادرة ذاتية؛ للحد من التسلح ونزع السلاح كتخفيض عدد أو أنماط منظومات الأسلحة الهامة المنشورة، أو إزالة فئة كاملة من الأسلحة وإيقاف أو إرجاء أو تجميد تطوير أو إنتاج أو حيازة بعض أنواع الأسلحة، وفرض قيود معلنة على استخدام بعض الأسلحة في الحرب بما فيها الالتزامات بعدم البدء في الاستخدام، وفي هذا السياق فقد لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى تخفيض عدد قواتها المسلحة تخفيضا منفردا بعد الحرب العالمية الأولى، كما قامت بعض الدول الكبرى بتخفيض سلاحها بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد قررت بريطانيا تقليص إنفاقها العسكري، وتخفيض حجم قواتها المسلحة بنسبة ٤٠، وكانت أيضا مبادرة الرئيس الأمريكي السابق بوش لخفض الترسانة الأمريكية التكتيكية البرية من الصواريخ النووية الهجومية القصيرة المدى وقذائف المدفعية النووية، وكانت معظم هذه الأسلحة منتشرة في أوروبا، وبعضها في أمريكا وبعضها في آسيا بالإضافة إلى إزالة صواريخ كروز من السفن والغواصات، وإلغاء حالة التأهب في القاذفات الإستراتيجية كافة، وإلغاء كل الخطط لإنتاج القاذفات ذات القواعد المتحركة أم أكس [٢].

٢- نزع السلاح متعدد الأطراف على مستوى عالمي: وهو اتفاق عدة دول على إبرام معاهدة تتضمن إجراءات لنزع السلاح فيما بينها، وغالبا ما تهدف هذه الاتفاقيات أو المعاهدات إلى نزع

(١) ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن، (مصدر سبق ذكره)، ص ١٧٥-١٧٦.

(٢) محمود فلاحه، التسلح ونزع السلاح في العصر النووي (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٨)، ص٥٢٨.

السلاح وتنظيمه على مستوى عالمي، مثل معاهدة واشنطن البحرية عام ١٩٢٢م، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقع عليها عام ١٩٦٨م، والتي أصبحت سارية المفعول في عام ١٩٧٠م، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية لعام ١٩٦٦م.

٣- نزع السلاح على مستوى إقليمي حيث تتفق مجموعة من دول إقليم أو منطقة جغرافية معين على نزع السلاح، وتنظيمه بين أعضاء دول هذا الإقليم، وتعد المناطق الخالية من الأسلحة النووية تطبيقا عمليا لمحاولات نزع السلاح النووي على المستوى الإقليمي، وذلك بعد أن تعثرت جهود نزع هذا السلاح على المستوى العالمي، ومن الأمثلة على نزع السلاح الإقليمي اتفاقية راش باكو عام (١٨١٧) وهذه من الاتفاقيات القديمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهدفت إلى إخلاء البحيرات العظيمة من الأسلحة، كذلك تبنت كل من فنلندا والنمسا، سياسة الحياد وقبلت تقييد أسلحتها منذ عام ١٩٥٥م[١].

ثالثا: نزع السلاح من حيث الإرادة: وهذا النوع يندرج تحته نوعين من الظروف وحسب الحالة ويقسم إلى قسمين:

١- **نزع السلاح الإجباري:** ويكون في حالتين الحالة الأولى: في حالة الخسارة وذلك حينما يفرض على الدولة معينة كعقوبة نتيجة لخسارتها الحرب والمثال على ذلك هو نزع سلاح ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان هناك حالات أيضا فالدول المنتصرة في الحرب قد فرضت نزع السلاح على الدول الخاسرة، وبعض الأحيان يكون النزع كاملا كما هو الحال بالنسبة إلى ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك أيضا حالة خسارة بروسيا أمام نابليون بونابرت عام ١٨٠٦م تم تقييد جيشها إلى (٤٢,٠٠٠) جندي ثم تم تقليص جيشها إلى (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف جندي بموجب معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى، كما منعت إنتاج السلاح كليا، ويتولد عن نزع السلاح الإجباري مشاكل عديدة، وتتمثل المشكلة الأولى بالإبقاء على قوات الدول المنتصرة في أراضي الدولة المهزومة المندحرة لأغراض المراقبة، وهذا يعد بمثابة احتلال جديد للدولة المهزومة لها تبعات سياسية واقتصادية ليس لنا هنا مقام ومجال الخوض فيها، حيث تريد، وأثناء تواجدها تراقب التحركات والنشاطات الموجودة على الأرض، سواء كان قد تم تشكيل يتولد عنها نقص السيادة والإرادة للدولة المندحرة، وتتحكم فيها الدولة المنتصرة وتفرض عليها ما حكومة عوضا عن الحكومة السابقة تمارس بعضا من أعمالها ونشاطاتها وتكون موالية لها، كما هو الحال عند احتلال العراق بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل، وتكمن المشكلة الثانية وتكون أكبر في حالة انسحاب القوات من أراضي الدولة المندحرة، إذ يصبح من الصعب التأكد من التزامها ومن

(١) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٥ (عمان: مؤسسة المعرفة، ٢٠١٠)، ص٢٦١.

متابعة التقييدات المفروضة عليها من عدد القوات، وعدد الجيش والصناعات، وأن لا تعود إلى التصنيع والإنتاج ومزاولة نشاطاتها بالعودة إلى تصنيع وإنتاج الأسلحة الممنوعة[١].

٢- **نزع السلاح الطوعي:** وهو نزع السلاح بالإرادة، والذي يتم بإرادة الدول الطوعية حتى تحذو بقية الدول حذوها ومثال على ذاك تخلي دولة جنوب إفريقيا عن أسلحتها النووية بإرادتها عام ١٩٩١، وكذلك الحال بالنسبة إلى ليبيا التي تخلت عن برنامجها النووي نتيجة الضغوط الدولية ويمكن أن يكون ثنائي مثل معاهدة راش باكو (١٨١٧) بين الولايات المتحدة وبريطانيا أو يكون متعدد الأطراف، والذي صدر عن مؤتمر لاهاي الأول عام (١٨٩٩) م ومؤتمر لاهاي الثاني عام (١٩٠٧) م، وكذلك ما وقع من معاهدات في القرن الماضي والحاضر[٢].

المبحث الثاني تحديات نزع السلاح

إن تحقيق أهداف نزع السلاح يواجه جملة من التحديات المعقدة والمتشابكة، التي تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والأمنية والتكنولوجية، فاستمرار انعدام الثقة بين الدول، وتمسك القوى الكبرى بترساناتها العسكرية، فضلاً عن التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا العسكرية، كلها عوامل تعيق الوصول إلى اتفاقيات فعّالة وشاملة، كما أن ضعف آليات الرقابة الدولية، وتباين المصالح الإستراتيجية للدول، يزيدان من صعوبة تنفيذ التزامات نزع السلاح على أرض الواقع، وعليه، تبرز أهمية دراسة التحديات التي تواجه نزع السلاح، من أجل فهم طبيعتها وتحليل تأثيراتها على الأمن الدولي، واستشراف السبل الكفيلة بتجاوزها في إطار نظام دولي أكثر توازناً واستقراراً

المطلب الأول: تحديات عامة

١- عدم الإيمان بفكرة نزع السلاح: إذ تعتقد الدول أن التسلح يعد رمزا للتقدم والهيبة، وهو ضرورة لممارسة سلطة الدولة، حيث تشعر الدول بأنها أكثر أمانا إذا كانت تمتلك قوة عسكرية تخدم مصالحها وأغراضها.

٢- يعتقد المعارضون لنزع الأسلحة، وضبط التسلح أن القوات المسلحة، والأسلحة نفسها لا تسبب النزاعات الدولية أو التوتر، إنما تعكس فقط الخلافات السياسية والاقتصادية، ومن ثم ليس هناك ضرورة لنزع الأسلحة ووضع ضوابط عليها، إنما يجب على الدول تسوية الخلافات فيما بينها قبل أن تتفق على نزع السلاح[٣].

---

(١) محمود فلاحه، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٢.

(٢) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.

(٣) ستيف توليو وتوماس شمالبرغر، قاموس مصطلحات تحديد الاسلحة ونزع السلاح (جنيف: معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ٢٠٠٣)، ص ٢١٨.

٣- رفض الدول التدخل في شؤونها الداخلية، كون ذلك حقا لها لحماية أمنها القومي.

٤- صعوبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها نسبة تخفيض الأسلحة، إذ ليس هناك أساس علمي لتحديد نسب التخفيض أو الحظر بين الأسلحة والمنشآت المسلحة التي تمتلكها دول مختلفة، والتي تدور في رحاها نسبة ونوع القوات أو الأسلحة.

٥- الصعوبات فيما يتعلق بالرقابة على نوعيات معينة من الأسلحة لاسيما تلك التي مازالت في مراحل التجريب.

٦- الكلفة العالية لإجراءات الرقابة والتفتيش[١].

٧- عدم وجود ثقة بين العديد من الدول مما يجعل على الصعب من المجتمع الدولي القيام بإجراءات نزع السلاح وضبط التسلح، ومن ثم تتمسك الدول بالتسلح كمصدر لتحقيق الأمن.

٨- الاعتبارات الاقتصادية لسوق الأسلحة إذ تعتمد العديد من الدول على إنتاج الأسلحة وتصديرها كدخل قومي لا يستهان به، حيث جاء في تقرير معهد أبحاث السلام في ستوكهولم، فإن الإنفاق العالمي على التسلح عام ٢٠١٤ بلغ (١,٧٧٦,٠) بليون دولار، وفي التقرير نفسه احتلت الولايات المتحدة المركز الأول على قائمة كبار مصدري الأسلحة التقليدية، خلال الفترة بين ٢٠١٠ - ٢٠١٢، حيث بلغت حصتها ٣١٪ من هذه الصادرات العالمية، بينما بلغت الصادرات الروسية ٢٧٪ من الإجمالي العالمي لسوق السلاح، أما الصين فقد بلغت نسبة صادرتها من السلاح ١٤,٣، وقد بلغت حجم الصادرات العسكرية الأميركية في الفترة بين ٢٠٠٧ - ٢٠١١ (٣٩١٣٣) مليون دولار، وسجلت الولايات المتحدة إجمالي صادرات في العام ٢٠١١ بما قيمته (٩٩٨٢) مليون دولار، صعوداً من ٨١١١ مليون دولار عام ٢٠١٠، ما قيمته ٧٨٧٤ مليون دولار صعوداً من ٥٨٨١ مليون دولار عام ٢٠١٠، وبلغ إجمالي هذه الصادرات ٣٠٥١٧ مليون دولار خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١١. ومن ناحيتها، بلغت الصادرات العسكرية الألمانية في العام ٢٠١١ قيمته ١٢٠٦ مليون دولار، نزولا من ٢٤٧٦ مليون دولار عام ٢٠١٠ وبلغت إجمالي هذه الصادرات ١١٧٩٤ مليون دولار خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ -٢٠١١ [٢].

المطلب الثاني: تحديات مختصة

(1) PHILIP TOWLE, (Enforced Disarmament: Form the Napoleonin Campaigns to the Gulf. War), Oxford, Great Britain, 1997, p183

(٢) مراد حسين القاضي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

١- **الانتشار النووي:** لقد كان رد المجتمع الدولي على التجارب النووية للهند والباكستان غير شديد ولم يكن بمستوى ارادة نزع السلاح العالمي، إذ كانت العقوبات الأمريكية ضدهما عقوبات مخففة، وأن العديد من الدول الغربية الأخرى لم تحذو حذوها، وأن سكوت أغلب البلدان، لاسيما بلدان الجنوب في ادانة هذه التجارب يذكرنا بهشاشة الاجماع السياسي الذي يضمن نظام عدم الانتشار، فإنها تترجم رأيا مجزأ فالقوى النووية ليست متعلقة بنزع السلاح النووي وإن إدانتها للتجارب النووية الهندية والباكستانية لا تكفي للإقناع بأن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الضمانات السلبية في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يقوم على تفسير الضمانات بوصفها إعلانات سياسية ذات طبيعة غير ملزمة [١].

وبعد التفجيرات النووية الهندية والباكستانية فإن عمود آخر لنظام عدم الانتشار قد أنجز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، فيمكن أن توضع موضع الشك في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، فإن حكومة كلنتون قد التزمت بالتماس مجلس الشيوخ، كلما كان ذلك ممكناً، بتصديق المعاهدة وهو عنصر حاسم في المبادرات الساعية من أن تقبل كل من الهند والباكستان المشاركة في المفاوضات الساعية لخفض التوترات على المستوى الإقليمي وانعاش الأمن الدولي، فإن رفض مجلس الشيوخ المصادقة على المعاهدة أعلاه نجم عن المخاوف الناتجة عن الفشل في مجال السبق أو الاكتشاف للتجارب الذرية الهندية مما قد قوى من مزاعم الذين يرون استحالة تحقق المعاهدة ويضيفون مزاعم جديدة إلى أولئك الذين يتشككون أو يحذرون من التهديد المتعاظم للضربات المفاجئة من قبل الدول التي تمتلك سريا قوات صاروخية عملياتية، فإن اللجنة المشكلة من قبل الكونغرس المكلفة بتقويم تهديد الصواريخ البالستية استطاعت أن ترسم سيناريوهات مختلفة للهجوم بالصواريخ التي يمكن أن تطلق ضد الإقليم الأمريكي وتحدد مجال خدمات المخابرات الأمريكية التي لا تستطيع بالضرورة أن تكتشف مثل هذه المخاطر بكفاية بشكل مسبق، و أن هذه الأحداث أخذت تعبر عن تقليل الأهمية لضبط التسلح والدبلوماسية لصالح الوسائل العسكرية[٢].

٢-**العامل التكنولوجي:** لقد أدّى دخول العالم عصر المعلوماتية في ثمانينيات القرن الماضي، وما رافقه من ثورة في الشؤون العسكرية، إلى تطوير أسلحة أكثر دقة وأشدّ تدميراً.

(١) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، ط١ (عمان: دار زهران، ٢٠٠٨)، ص٢٠٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٠٦.

فبعد هذه الثورة العسكرية، أصبح الدفاع الخالي من القدرة الهجومية عديم الجدوى، كما ارتفعت التكاليف غير المنظورة بشكل ملحوظ. ومع مرور الوقت، تطوّرت الأسلحة التقليدية تدريجياً لتصبح أكثر دقة، في حين ازدادت فعالية الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، ورغم أن صواريخ كروز تُعدّ نسبياً بطيئة وذات ارتفاع طيران منخفض، فإنها مثالية لتوجيه ضربات دقيقة، بينما تُعتبر الصواريخ الباليستية أكثر كلفة وقوة، ومع إدماجها في أنظمة صاروخية مركزية شاملة وتحسين تقنيات التهديف، ستصبح أكثر فعالية في إدارة الردع والمساومة، من دون الحاجة بالضرورة إلى استخدام رؤوس حربية نووية أو كيميائية أو بيولوجية.

وتشير الجهود الراهنة في مجالات البحث والتطوير إلى أن تقنيات حديثة للإبادة الشاملة قد تظهر خلال العقود القادمة، وهو ما يعكس خطورة التطورات المستقبلية في ميدان التسليح.[١].

٣-الأسلحة النووية عامل سياسي ورمز للقوة الوطنية: إن كل الأحداث التي وقعت منذ الثمانينات كان لها تأثيرات مهمة على نزع السلاح النووي، وأن الأكثر حداثة تبين بأن للأسلحة النووية أدوار أخرى. إنها تظهر كيف أن عملية التسلح قد تمت تحت غطاء نزع السلاح. إن نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب كانت فرصة تاريخية لدفع نزع السلاح النووي وقيادة العالم نحو شكل حقيقي للأمن الجماعي، إذ إن سلطة الإكراه لا تتأتى من الدول وحيث إن أسلحة الدمار الشامل لا تصبح عندئذ إحدى متطلبات الأمن القومي، وأن ما يقارب أكثر من عقد ونصف على سقوط جدار برلين فإن هذه الفرصة لم تتخذ، وما لم يتخذ موقف جديد فإن حرب باردة جديدة ربما تظهر في بداية القرن الحادي والعشرين [٢].

إن عالم ما بعد الحرب الباردة يساهم في زيادة المنافسات التجارية والتكنولوجية بين الدول التي كانت منحازة عسكرياً بعضها ضد البعض الآخر، فإن الدول هي أقل استعداداً للتحالف مع حلفاء عسكريين من أجل القضايا الاقتصادية الرئيسة أو أقل استعداداً لتخفيف عدم اتفاقهم الاقتصادي. إن الثنائية السياسية -العسكرية للحرب الباردة قد تركت المكان لهيكل دولي للتعددية الاقتصادية واضحة والتي يوجد في داخلها عالم أحادي القطبية سياسيا، وأن إحدى المعوقات الأساسية لنزع السلاح هو اللجوء المباشر أو غير المباشر لحيازة الأسلحة

(١) عبد الجبار عبد مصطفى، «الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث»، مجلة الامن القومي، العدد ٢ (بغداد، ١٩٨٩)، ص ١٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٨.

النووية من قبل عدد من الدول من أجل ضمان أمنها[1].

في العصر الحالي، تُعدّ التهديدات العسكرية والتهديدات السيبرانية، إضافةً إلى التدخلات الأجنبية غير المرغوب فيها، وأعمال التقويض، والتهديدات الموجّهة إلى العمليات الاقتصادية الحيوية، فضلاً عن التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والهجمات الإرهابية، من أبرز التحديات التي تواجه النظام الأمني الدولي، وتشير معظم المؤشرات المرتبطة بهذه القضايا إلى تزايد حجم التهديد خلال السنوات المقبلة، كما تكشف الاتجاهات والتطورات في النظام الدولي عن صورة سلبية في الغالب، تتعلق بأربعة محاور حساسة هي: المنافسة العسكرية، والصراع الهجين، والأمن الاقتصادي، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، فإن وكل الاتجاهات والتطورات المتعلقة بتطوير القواعد الجديدة في الفضاء السيبراني والامتثال للقواعد في مكافحة الإرهاب هي بالتأكيد أكثر إيجابية في طبيعتها، ومن هنا تبرز ضرورة تطوير معايير جديدة لأمن شامل في الفضاء السيبراني وزيادة التعاون في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، فعلى الساحة الدولية، تجد بعض الدول نفسها في وضع محظوظ نسبيا يمكنها من الاعتماد على حلفاء وشركاء مقربين في محيطها الجغرافي المباشر على الرغم من الاضطرابات المستمرة في العالم أصبح النظام الإقليمي أكثر أهمية بالنسبة لدول أخرى، بينما تستمر القوى الكبرى في الهيمنة على العلاقات الخارجية، تصبح القوى الناشئة أكثر أهمية عند قياسها على أساس الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية على مدى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إذ يمثل صعود قوى جديدة اقتصاديا هذا السياق المتغير[2].

ومن المثير للاهتمام، أن عددا من الدول في وثائقها الأمنية الدولية ليس لديها فقط تقييم مختلف للتهديدات المحددة في الإستراتيجية الخارجية والأمنية المتكاملة، ولكنها تعطي وزنا أكبر للتهديدات الإضافية، وتشمل هذه التهديدات التغيرات المناخية واستغلال وعسكرة الفضاء بشكل عام، أن مبادئ النظام الدولي مستمرة في التحول هنا من المهم أن ندرك أنه مزيج من المتجهات الوطنية والدولية التي تتقارب لتقويض معاقل النظام الدولي الحالي، من الداخل ومن الخارج من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى الأسفل تترافق المنافسة العالمية المتزايدة عبر المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية جنبا إلى جنب مع التأكل المستمر للجوانب المهمة للبنية القائمة للنظام الدولي، إذ يفسح الامتثال والتعاون المجال للانتهاك والمواجهة

(١) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية...، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

(٢) عبد الغاني دندان، «الامن الدولي في ظل الانتشار النووي لما بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة١، الجزائر، ٢٠٢٢-٢٠٢٣)، ص ١٩٥.

عبر الأنظمة السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة، ويتم انتهاك القواعد بشكل منهجي بينما يتم تفريغ القواعد الأساسية بشكل متزايد، كما تجدر الإشارة أن هناك بالتأكيد مجالات يستمر فيها التعاون الدولي، وإن كان ذلك في سياق المبادرات الطوعية وغير الملزمة لتحالفات الراغبين والتي تضم الحكومات الوطنية والمحلية، وبشكل متزايد في شراكة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والخاصة، تحدث جميع هذه التحولات في عصر التغير التكنولوجي السريع، مما أدى إلى ظهور مجموعة من التحديات الجديدة للتماسك السياسي والمجتمعي، والمساواة الاقتصادية، والأمن القومي وحقوق الإنسان الأساسية[1].

يمكن تشبيه الخطر النووي بالحلقة المفرغة التي جعلت صناع القرار الأمريكيين تحديدا، يدركون ضرورة عدم الهوس الأعمى لمواجهة القوى الكبرى في مجال الاستقرار الإستراتيجي

ومن ثم يبرز سلاح الذكاء الاصطناعي النووي على غرار الحالات التاريخية التي تسببت فيها التفاعلات بين الإنسان والآلة في وقوع أو تفاقم الحوادث التي تنطوي على أنظمة أسلحة معقدة، فإن الأنظمة المحسنة بالذكاء الاصطناعي التي تعمل بسرعات أعلى ومستويات متزايدة من التطور والأطر الزمنية المضغوطة لاتخاذ القرار، من المرجح أن تقلل من نطاق حالات خفض التصعيد والمساهمة في الحوادث المؤسفة في المستقبل، فإن الانتشار السريع للتقنيات المتقدمة وانتشارها في كل مكان مثل الأسلحة الإلكترونية الهجومية والأسلحة التي تفوق سرعة الصوت والذكاء الاصطناعي والأسلحة المستقلة، سيجعل من الصعوبة بمكان على الدول بشكل متزايد التخفيف من هذه الثغرة الأمنية دون تحسين قدرتها على الضرب أولا في نفس الوقت، وبالتالي تقويض بقاء القوات الإستراتيجية للآخرين.

وبالمقابل، يمكن تشبيه الخطر النووي بالحلقة المفرغة التي جعلت صناع القرار الأمريكيين تحديدا، يدركون ضرورة عدم الهوس الأعمى لمواجهة القوى الكبرى في مجال الاستقرار الإستراتيجي، وضرورة المحافظة على ضبط النفس المناسب، العديد من الأصوات التي تشكك في السياسة النووية الحالية في الولايات المتحدة، حيث لا توجد أدلة كافية لإثبات أن التهديد النووي يمكن أن يمنع وقوع الحرب التقليدية، وقد اقترحت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في آذار ٢٠٢١، أنه إذا أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، فإن ذلك يمكن أن يقلل بشكل فعال من خطر سوء التقدير الإستراتيجي، بحيث لا يضطر الخصم الإستراتيجي للقلق بشأن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن ضربة وقائية، ووفقا لذلك، فإن مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأسلحة النووية

(١) عبد الغاني دندان، «الامن الدولي في ظل...، المصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.

ضد العدو ليست غير ضرورية فقط، وإنما قد تؤدي إلى تصعيد الحروب التقليدية إلى حروب نووية[1].

الخاتمة

من أجل اكتساب هذه الخلفية الجيوسياسية القائمة بشكل متزايد، تدهور إطار تحديد الأسلحة الذي تم إنشاؤه في نهاية الحرب الباردة، وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أصبح التزام الدول التي تمتلك أكبر ترسانات نووية بالسعي لتحقيق الاستقرار، عن طريق الحد من التسلح ونزع السلاح المحتمل موضع شك، كل هذا يشكل الخلفية المتقلبة للنظر في عواقب التطورات التكنولوجية الجديدة على ديناميكيات التسلح، إذ يمر العالم بثورة صناعية رابعة تتميز بالتقدم السريع في الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتكنولوجيا الكم وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية والتصنيع الرقمي، ولم تتم الإجابة عن السؤال الخاص بكيفية استخدام هذه التقنيات بالتفصيل الكامل، ولا جدال في أن الدول المسلحة نووياً ستبقى في سعي مستمر إلى استخدام هذه التقنيات لأمنها القومي. وهو ما سيؤثر على الأمن الدولي.

الاستنتاجات:

١- تتعدد أنواع ومستويات نزع السلاح فمنها ما هو كاملا وجزئيا ومنها ما هو متعدد والآخر منفرد ومنها ما يكون على مستوى إقليمي والآخر دولي.

٢- تتنوع تحديات نزع السلاح فتكون عامة متمثلة بعدم الإيمان بفكرة نزع السلاح والرفض في التدخل في الشؤون الداخلية وصعوبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية كما توجد صعوبة في الرقابة على نوعيات الأسلحة لاسيما تلك التي ما زالت في مراحل التجارب.

٣- إن اختلاف الايدلوجيات الدولية حول نزع السلاح يخلق تنافسا متعدد المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية كما يولد سباق تسلح سعيا لفرض الهيمنة والسيطرة وتحقيق المصالح القومية.

٤- إن الانتشار السريع للتقنيات المتقدمة وانتشارها في كل مكان مثل الأسلحة الإلكترونية الهجومية والأسلحة التي تفوق سرعة الصوت والذكاء الاصطناعي والأسلحة المستقلة، سيجعل من الصعوبة بمكان على الدول بشكل متزايد التخفيف من هذه الثغرة الأمنية دون تحسين قدرتها على الضرب أولا في نفس الوقت، وبالتالي تقويض بقاء القوات الإستراتيجية للآخرين

٥- إن التطورات التكنولوجية جعلت تطور الأسلحة أكثر دقة ودمار وسرية وباتت تبين بان تكنولوجيات حديثة الإبادة الشاملة يمكن أن تظهر في العقود القادمة.

(١) عبد الغاني دندن، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

قائمة المصادر:

أولا: الكتب:

١- توفيق، سعد حقي. مبادئ العلاقات الدولية. ط٥. عمان: مؤسسة المعرفة، ٢٠١٠.

٢- توفيق، سعد حقي. الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة. ط١. عمان: دار زهران، ٢٠٠٨.

٣- توليو، ستيف، وتوماس شمالبرغر. نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة. جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ٢٠٠٣.

٤- توليو، ستيف، وتوماس شمالبرغر. قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. جنيف: منشورات الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.

٥- فلاحه، محمود. التسلح ونزع السلاح في العصر النووي. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٨.

٦- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. معجم القانون. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٩٩.

7- Towle, Philip. Enforced Disarmament: From the Napoleonic Campaigns to the Gulf War. Oxford: Oxford University Press, 1997.

ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية (ماجستيرودكتوراه):

١- دندان، عبد الغاني. الأمن الدولي في ظل الانتشار النووي لما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة١ ، الجزائر، ٢٠٢٣.

٢- زرقان، وليد. الأمم المتحدة والحد من التسلح النووي. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.

٣- القاضي، مراد حسين. «آليات ووسائل تفعيل الرقابة الدولية على أسلحة الدمار الشامل». رسالة ماجستير، جامعة عمان.

ثالثا: الدوريات والمجلات العلمية:

١- إبراهيم إسماعيل كاخيا. «ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي

العربي–الإسرائيلي». مجلة الفكر السياسي، العدد ٢٠، سوريا، ٢٠٠٤.

٢- مصطفى، عبد الجبار عبد. "الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث". مجلة الامن القومي، العدد ٢، (بغداد، ١٩٨٩).

Sources and References:

Books:

1- Tawfiq, Saad Haqqi. Principles of International Relations. 5th ed. Amman: Al-Ma'rifah Foundation, 2010.

2- Tawfiq, Saad Haqqi. Nuclear Strategy After the End of the Cold War. 1st ed. Amman: Dar Zahran, 2008.

3- Tullio, Steve, and Thomas Schmalberger. Towards Agreement on Security Concepts: A Glossary of Arms Control, Disarmament, and Confidence-Building Terms. Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research, 2003.

4- Tullio, Steve, and Thomas Schmalberger. Glossary of Arms Control and Disarmament Terms. Geneva: United Nations Publications, 2003.

5- Fallaha, Mahmoud. Armament and Disarmament in the Nuclear Age. Damascus: Ministry of Culture and National Guidance, 1988.

6- General Authority for Government Printing Affairs. Dictionary of Law. Cairo: General Authority for Government Printing Affairs, 1999.

7- Towle, Philip. Enforced Disarmament: From the Napoleonic Campaigns to the Gulf War. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Theses and Dissertations (Master's and Doctoral):

1- Dandan, Abdelghani. International Security in the Context of Nuclear Proliferation After the Events of September 11, 2001. Doctoral Dissertation, Faculty of Law and Political Science, University of Batna 1, Algeria, 2023.

2- Zarqan, Walid. The United Nations and Nuclear Disarmament. Master's Thesis, University of Algiers, 2010.

3- Al-Qadi, Murad Hussein. “Mechanisms and Means of Activating International Control over Weapons of Mass Destruction.” Master’s Thesis, Amman Higher University, Jordan, 2017.

Journals and Scientific Journals:

4- Ibrahim Ismail Kakhia. “Arms Control in the Region and its Impact on the Arab-Israeli Strategic Balance.” Journal of Political Thought, Issue 20, Syria, 2004.

5- Mustafa, Abdul Jabbar Abdul. “International Conflict and Armament in the Third World.” National Security Magazine, Issue 2, (Baghdad, 1989).